

## مقدمة:

إن الكون كله، بفضل الحواجز التي أزيلت ووسائل الاتصالات التي قربت و طبائع العزلة التي أسقطت، و التطورات التكنولوجية التي سيطرت، قد أصبح نسيجاً و كيانياً واحداً، إذ اشتكى منه عضو تداعي له سائر الجسد بالسهر و الحمى.

لقد وصف أهل الذكر الاقتصادي و السياسي ما سبق قوله "بالعولمة"، و تضارب هؤلاء حول حقيقة معناها، فذهب البعض إلى أ ما مرادف للاعتمادية، و ذهب البعض الآخر إلى جعلها مرادف للأروبة (الاستعمار التقليدي)، و ذهب البعض أ ما تعني اقتصاداً كونياً، و هذا على حد قول مكماهون: على سطح الأرض لم يعد هناك ركاب... فقد تحولنا جميعاً إلى طاقم قيادة.

و الأمر المتفق عليه بين كافة الفرقاء هو أن العولمة أصبحت أمراً واقعاً، لكن الخلاف يستعر بينهم حول أسبابها و نتائجها و مضارها، و منافعها، و ما هو الثمن الذي سيدفعه الأغنياء؟ و ما هو حجم الكارثة التي سيتعرض لها الفقراء؟

صحيح أن العالم منذ قرون عديدة يشهد تحولات ملموسة، تدفع كل الشعوب و الدول نحو المزيد من الارتباط و الاعتماد المتبادل، و لكن العولمة تتوافق مع العديد من وسائل الاتصال التي لم تكن موجودة من قبل، بدءاً من أسواق النقد الأجنبي، و أسواق رأس المال التي يصل بعضها ببعض على الصعيد العالمي.

لم يكن للعولمة أن تأخذ ملامحها المميزة دون وجود مؤسسات ذات طابع عالمي، و تمتاز بقدر من الفاعلية و المشروعية، مثال ذلك: المنظمة العالمية للتجارة، و كذا مؤسستي بريتون وودز، و كذا الشركات المتعددة الجنسيات.

و قد زاد من ترسيخ العولمة تلك الأطر و القواعد القانونية ذات النطاق العالمي، حيث تم التوصل إلى العديد من الاتفاقيات الدولية التي تنظم شؤون التجارة العالمية، و التي تنظم الحقوق و الواجبات فيما يخص مسائل الملكية الفكرية، خاصة أن هذه الاتفاقيات يتم إسنادها و دعمها بآليات قوة، لتنفيذها على عهد الواقع، و هي ذات طابع إلزامي إذ تلتزم أ الحكومة الوطنية.

من خلال ما سبق ذكره، نصل إلى الإشكالية محل البحث و التي نجسدها في التساؤل التالي:

ما المقصود بالعولمة الاقتصادية؟

و هذا بدوره يتضمن أسئلة فرعية:

- ما هي مظاهر و خصائص العولمة ؟ أو بالأحرى: ما لسياق التاريخي الذي أفرز هذه الظاهرة ؟
- ما هي خصائص و مظاهر هذه الظاهرة ؟ و مل لمقصود بما يسمى: العولمة المالية ؟
- ما هي مغام و مغارم على جميع الدول على حدّ سواء و خاصة الدول النامية ؟ و بالخصوص الجزائر.

-و من دوافع قيامنا لهذا البحث:

- 1- أهمية الموضوع على الساحة الدولية، فقد أصبح حديث الملتقيات و الندوات و الشغل الشاغل لسكان المعمورة.
- 2- متطلبات المقياس.

و من أجل دراسة الموضوع قسمنا البحث إلى ثلاثة فصول:

- فصل أول يتعرض لتداعيات الوضع الدولي و التحول من التنمية إلى العولمة.
- أما الفصل الثاني: فيتعرض إلى دراسة الظاهرة في حدّاد و التركيز بالخصوص على البعد المالي.
- أما الفصل الأخير: فيتعرض إلى آثار هذه الظاهرة.

## الخاتمة:

من خلال بحثنا هذا توصلنا إلى أنه لا يوجد تعريف متفق عليه لظاهرة العولمة، حيث:

1- العولمة تعني إزالة الحواجز السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية حتى تتحرك رؤوس الأموال و الأفكار و السلع و الخدمات بحرية.

2- العولمة هي الوجه الحديث للاستعمار، و الموجة الجديدة ن سيطرة الغرب الأوروبي و الأمريكي على مقدرات العالم الثالث.

3- العولمة هي المرادف للأمركة و الهيمنة الأمريكية و لسيادة نمط الأفكار الأمريكية و الثقافة الأمريكية.

4- العولمة ليست إلا ستاراً تتحرك تحته الشركات العملاقة متعددة الجنسيات و عابرة القارات، و التي ترفع شعار العولمة كي تفسح لنفسها طريق التوغل، و ترفع شعار العولمة كي تزيل التشريعات المحلية و المنافسات المحلية، فتنتشر دون أي عائق، بغض النظر عما إذا كانت مصالح هذه الشركات تضر بمصالح الدول الفقيرة في العالم الثالث.

5- العولمة ليست ظاهرة تلقائية، بل فرضتها وقائع تاريخية معينة و أسهمت في تفعيلها و سرعة انتشارها.

و في الواقع ليس صحيحاً أن العولمة في حدّا ً تضمن الخير لكل الناس، و ليس صحيحاً كذلك أن العولمة في حدّا ً شرّاً مطلقاً لكن العولمة لها إيجابيا ً ً و لها سلبيا ً ً التي يمكن تفاديها بأساليب معينة.

و الحقيقة الواضحة بشأن العولمة، هي أنّ هناك دولا استفادت بصورة فعلية من العولمة، بينما هناك دول تندفع نحو مزيد من التهميش، على الرغم من أنّ ً ً مندمجة في تيار العولمة. و بمرور السنوات، فإن التأثير المتراكم لهذه الظاهرة بدأ يعكس نفسه بصورة ملحوظة في معادلة واضحة، طرفها الأول الازدهار المتواصل و الشامل في كل مجالات الاقتصاد الأمريكي، و طرفها الثاني تراجع الاقتصاديات الأخرى،

بدءً من اقتصاديات الدول المتقدمة نفسها، و التي تنتقل و تاجر منها رؤوس الأموال التي تحلم بالاستقرار في السوق الأمريكية المنتعشة إلى غيرها من الاقتصاديات.

منذ بدأت دول الجنوب أو ما يسمى بدول العالم الثالث النامية في الحصول على استقلالها بعد الحرب العالمية الثانية، و الهاجس الرئيسي الذي يشغل جميع الأذهان في هذه الدول هو: كيف يمكن تحقيق التنمية؟ أو بعبارة أخرى: كيف يمكن لهذه الشعوب التي تحررت من رقة الاستعمار أن تتحرر من رقة التخلف و الجهل، الذي ران على صدورهم عقوداً بل قرونًا من الزمن.

و لا بد من الاعتراف بأن ما تم إنجازه في العالم الثالث بشأن التنمية و التقدم، يعد ضئيلاً بالقياس إلى فترة الاستقلال التي تقرب من نصف قرن، و يعد هامشياً إذا ما قورن بالقفزات الهائلة و المتسارعة التي يتحرك العالم المتقدم، مما زاد من اتساعه الفجوة بين الشمال و الجنوب، أو بين الدول الاستعمارية سابقاً و مستعمراً، التي حصلت على استقلالها لاحقاً، و لا خلاف كذلك حول النتائج و حصيلة عمليات التنمية التي جرت في الكثير من دول العالم الثالث، و الواقع أن دول العالم الجنوب و شعوبها في حاجة إلى استراتيجية سليمة تمكنها من تفادي مخاطر العولمة و تمكنها من الاستفادة مما تحمله من فرص إيجابية.

## مراجع البحث:

### ❖ الكتب العربية:

- 1- إبراهيم نافع، انفجار 11 سبتمبر بين العولمة و الأمركة، دار الأهرام للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى، 2002.
- 2- أسامة ا ذوب، العولمة الإقليمية، الدار المصرية اللبنانية للنشر، الطبعة الأولى، 2000.
- 3- أحمد سيد مصطفى، تحديات العولمة و التخطيط الاستراتيجي، الطبعة الثانية، 1999.

### ❖ مراجع أخرى:

- أحمد خليلي، "العولمة و أبعادها"، مطبوعة تدخل ضمن تكوين أساتذة التعليم الأساسي (مادة الاجتماعيات)، مركز التكوين مريم بوعتورة، قسنطينة.

### ❖ المواقع الإلكترونية:

- <http://www.aljazeera/net/in-depth international/com>



## I- من الدولة الكبرى إلى الدولة الصغيرة: 1-I- الوضع الدولي و تداعياته:<sup>1</sup>

أدى الإييار المفاجئ للمعسكر الشيوعي في عام 1989م إلى دخول النظام العالمي مرحلة جديدة، تغيرت فيها معالمه و تعدّلت ثوابت الوضع الدولي التي سادت منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية، حيث أدى الإييار النظام ثنائي القطبية إلى تفرد الولايات المتحدة بالقدرة على السيطرة، و توجيه دقة الأمور على الصعيد العالمي في مختلف المالات (السياسية، الاقتصادية، الأمنية)، الأمر الذي أسفر عن خلل ملموس في التوازن الدولي الدقيق الذي خلّفته الحرب العالمية الثانية و ساد طيلة فترة الحرب الباردة.

و طالما نتحدث عن التطورات التي طرأت على توجهات النظام العالمي في أواخر الثمانينات، فإننا لم نحدث فقط من جراء الإييار النظام الشيوعي، و لكنها أيضاً نتاج التغيرات التي اعترت الوضع الإقتصادي العالمي، و التي تمثلت في الإييار نظام "بريتون وودز" لأسعار الصرف الثابتة و التحول إلى نظام أسعار الصرف العائمة تحت الضغوط التي تعرضت لها الولايات المتحدة من الحلفاء في أوائل السبعينات خاصة فرنسا لرفضها الإحتفاظ بالدولار عندما أغلق الرئيس الأمريكي نيكسون نافذة الذهب، و أدى بذلك نظام بريتون وودز لأسعار الصرف الثابتة و طبق بدلاً منه نظام تعويم أسعار الصرف الذي تمت المصادقة عليه في مؤتمر صندوق النقدي في جامايكا سنة 1986م.

أثرت السياسة الداخلية للولايات المتحدة الأمريكية في النظام العالمي بشكل كبير، و بنهاية عام 1971م تحولت أمريكا بسبب حرب الفيتنام من دائن إلى مدين، بالإضافة إلى عوامل أخرى مثل الإرتفاع الشديد في أسعار الطاقة، و التقلبات الحادة في أسعار صرف العملات الرئيسية التي أدت إلى تقليص قدرة الدول المتقدمة على الإبقاء على معدل نمو اقتصادي كاف لاستمرار توليد فرص العمل، و تنفيذ البرامج التي بدأت في الخمسينات و الستينات.

و كان لأزمة البترول في السبعينات أثرها البالغ في تفشي حالة من التضخم في الدول المتقدمة، و تدهور الإنتاجية و الكفاءة، بالإضافة إلى التزايد النسبي للقدرة التنافسية لعدد من الاقتصاديات المتوجهة حديثاً نحو التصنيع، و تزايد نطاق و حجم المنافسة، الأمر الذي عزز من توجهات الدول نحو التكتل الإقتصادي، و تكريس مزيد من الحماية ضد الدول خارج نطاق التكتل.

مما أصاب الإقتصاد العالمي بحالة من التراجع استوجبت إعادة هيكلة النظام الإقتصادي العالمي، و مع انتهاء الحرب الباردة، تحقق المزيد من النحو للعلاقات الطبيعية بين مختلف الدول، و بدأت القيود

السياسية على التجارة في التلاشي، و برزت توجهات جديدة مثل التوجه نحو الإقليمية الذي يعزز في جوهره العودة للجغرافيا -وليس السياسة- كمحدد رئيسي لتدفق التجارة بين الدول، و أصبح بالتالي الإعتماد الإقتصادي المتبادل ظاهرة عالمية.

كما نسجل ظهور قوى جديدة على الساحة الدولية، و التي سعت إلى تبوأ مكانة دولية مرموقة، سواء كدول منفردة، أو كمجموعات تتسق مواقفها فيما بينها لتكتسب القدرة على حماية مصالحها. لقد أثارت هذه التدايعات المتلاحقة للوضع الدولي تساؤلات حول كيفية صياغة العملية السياسية العالمية اللازمة للحفاظ على الإقتصاد العالمي مفتوحاً و متعدد الأطراف، خاصة في ظل التوجهات الجديدة الداعية إلى مزيد من التكتل الإقليمي، بالتوازي مع الجهود الدولية في الإطار متعدد الأطراف، لضمان استمرار و توسيع نطاق تحرير التجارة الدولية، خاصة في ظل مجموعة المشاكل التي ظهرت كنتيجة مباشرة لتغير الوضع الدولي، و أبرز هذه المشاكل: (1)

- 1- ظهور و تنامي أوجه التباين بين حلفاء الماضي المعسكر الرأسمالي، نظرا لاختفاء الرابطة الناجمة عن مواجهة المعسكر الغربي لعدد مشترك.
- 2- استمرار الولايات المتحدة في الإحتفاظ بوضع القوة المهيمنة الرئيسية، حيث أ ما تميل إلى الأسلوب الفردي في اتخاذ القرارات و تطبيق السياسات اتجاه الموضوعات الدولية المختلفة، بالإضافة إلى الأسلوب الأمريكي في تطبيق تشريعا ما الوطنية خارج الحدود لصيانة مصالحها التجارية.
- 3- تعرض الدول الصناعية مجموعة من التحديات، خاصة على الصعيد الإقتصادي و مشكلات العمالة و التوظيف، و تأثير الإتفاقيات التجارية الدولية على أوضاع مواطنيها، مما جعل البعد الداخلي أكثر أهمية و محورية و متمتعا بالأولوية على البعد الدولي.
- 4- بروز لاعبين جدد في الإقتصاد العالمي الجديد، خاصة في منطقة شرق آسيا و اليابان و الصين، يعد هذا المتغير الجديد أحد أهم المؤثرات التي أسهمت بشكل مباشر في صياغة توجهات الإقتصاد العالمي، و تفسر جانبا كبيرا من الاتجاهات الجديدة و السياسات التي تطبقها القوة الإقتصادية الكبرى لإعادة ترتيب الأوضاع، مدف ضمان احتفاظها بقدر ما التنافسية و نصيبها في السوق.



و يمكن تحديد هذه القوى الجديدة في الآتي: الإتحاد الأوروبي، اليابان، الصين، النمور الآسيوية (كوريا الجنوبية، ماليزيا، اندونيسيا، هونغ كونغ، تايوان، تايلاند)، هذه الأخيرة التي استحوذت لقب الدول حديثة التصنيع (NICS) بفضل تحقيقها لمعدلات نمو تصل في أحيان كثيرة إلى 10% و التي نقلتها إلى مشارف البلدان الصناعية المتقدمة، و قد نجحت عن طريق الهندسة العكسية،<sup>(1)</sup> و الاقتباس في تطوير تكنولوجيا تناسب امكانا و ظروفها فأكسبتها قدرة تنافسية متزايدة و نصيباً ملائماً في السوق العالمي، رغم ما لحق هذه الدول من أزمة مالية طاحنة في أواخر 1997م.

بالإضافة إلى القوة التي ذكرناها نجد "الدول النامية المتقدمة" و هذه الدول تضم عدداً من دول أمريكا اللاتينية و بعض الدول الآسيوية مثل: (الفلبين، الهند، باكستان، و بدرجة أقل بنغلادش)، و إن يرق التقدم الذي وصلت إليه مستوى ما أنجزته النمور الآسيوية، و كذا إفريقيا: حيث نجد مصر، نيجيريا، جنوب إفريقيا، إذ طبقت هذه الدول برامج طموحة للإصلاح الإقتصادي.

تزامنت هذه التغيرات الجذرية في الهيكل الدولي للتوازنات و العلاقات مع ثلاثة متغيرات أساسية على الصعيد العالمي أسهمت في صياغة نمط جديد للتوجه الإقتصادي و التجاري الدولي:

### المتغير الأول:

شروع العديد من الدول في تكوين التكتلات الإقتصادية سبه الإقليمية و الإقليمية و غير الإقليمية، على أساس تحرير التبادل التجاري بين أعضاء التكتل، و تعزيز التعاون الإقتصادي و التكنولوجي، و تنسيق القواعد التي تحكم التجارة فيما بينها، مثل الإجراءات الجمركية... فظهرت في أمريكا اللاتينية تجمعات: كالسوق الجنوبي (ميركسور)، الكاريبي (كاريكوم) و في آسيا تجمع الآسيان، لدول جنوب شرق آسيا، و في إفريقيا السوق المشتركة لجنوب و شرق إفريقيا (كوسيسا).

و ظهرت على صعيد آخر التكتلات الكبرى التي أطلقت عليها "الات الإقتصادية الكبرى، على غرار "منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية" التي أعلنت عام 1992م، و هي تضم (كندا، المكسيك، الولايات المتحدة، منتدى التعاون الإقتصادي لآسيا و الباسيفيكي (أبيك) الذي يضم 18 دولة من آسيا و الأمريكيتين، و تحولت مجموعة الأوروبية من حالة السوق المشتركة إلى حالة الإتحاد بموجب معاهدة

(1) الهندسة العكسية: فك أسرار التكنولوجيا من دول أخرى و إدخال تعديل طفيف عليها لكسر حق براءة الإختراع، ثم تصنيعها محلياً دون المقابل النقدي المستحق للمخترع أصلاً.

ماسترخت عام 1991م، و التي تزيل كافة القيود أمام تدفق التجارة في السلع و الخدمات، و انتقال رؤوس الأموال و الأشخاص، و التوصل لعملة موحدة في 27-04-1998م.

### المتغير الثاني:

التوصل لإطار متعدد الأطراف لإدارة النشاط التجاري الدولي بكافة جوانبه المباشرة و غير المباشرة، بما في ذلك التجارة الغير المنظورة (تجارة الخدمات)، و إجراءات الإستثمار و حقوق الملكية الفكرية، على أساس اتفاقية الجات لعام 1947م، و التي أسفرت حولتها الأخيرة للمفاوضات (جولة الأورجواي) عن إنشاء منظمة التجارة العالمية و التي تشرف على 28 وثيقة ثانوية لتحرير التجارة الدولية.

### المتغير الثالث:

إعادة بث الروح في مؤسستي بريتون وودز، بسبب شروع العديد من الدول النامية و المتحركة اقتصاديا في إبرام اتفاقيات مع صندوق النقد الدولي لمساند ١ في تطبيق سياسات الإصلاح الإقتصادي و التكيف الهيكلي على اقتصاديات السوق، و تقليص دور الدولة في العملية الإنتاجية و السياسية الإقتصادية ككل، و تعزيز دور مؤسسات القطاع الخاص، و إطلاق حرية الإستثمار و التصرف في رأس المال و أرباح المشاريع للمستثمر المحلي و الأجنبي، وفقاً لضوابط اقتصادية مدروسة تستخدم في المقام الأول أهداف التنمية.

و لكن مالذي تعنيه هذه المتغيرات الثلاثة من منظور صياغة نظام اقتصادي عالمي جديد، و أثر ذلك على التطورات الطارئة على سياسات التجارة و الإستثمار و الإنتاج ؟

## 2-I- من التنمية إلى العالمية:

### مفهوم العولمة:

رغم عدم وجود تعريف متفق عليه لمفهوم العالمية، يمكننا وصف هذه العملية بكو ١: "التوسع المتزايد المطرد في تدويل الإنتاج من قبل الشركات متعددة الجنسيات، بالتوازي مع الثورة المستمرة في الاتصالات و المعلومات التي حدت إلى تصور أن العالم قد تحوّل إلى قرية كونية صغيرة " (1)

(1) أسامة ١ مذوب، مرجع سبق ذكره، ص 36.

بدأت أولى مراحل العالمية في مجال التجارة عندما تضافرت الجهود لتقليص القيود السياسية المفروضة على التجارة الدولية في أعقاب الحرب العالمي الثانية، و نتيجة للخفض المستمر في التعريفات الجمركية في إطار جولات الحجات المتعاقبة، حققت التجارة العالمية معدل نمو سنوي 8% منذ 1950 إلى 1975م في الدول الصناعية، و قد ارتفع هذا المعدل في السبعينات بسبب التدفقات المالية التي ولدت نتيجة تشكيل السوق الأوروبية المشتركة، بالتوازي مع تحرير و إعادة تدوير أموال دول الشرق الأوسط البترولية الناجمة عن ارتفاع أسعار البترول بشكل كبير، و استمر نمو المالية كنتيجة لتفجر أزمة المديونية في الثمانينات. لقد ظهرت الموجة الثانية من العالمية في النصف الثاني من الثمانينات في ظل التدفق المتزايد للإستثمار الأجنبي بقيادة الشركات المتعددة الجنسيات، و الذي حدث نتيجة لأسباب عديدة من بينها:

- تحرير الأسواق المالية في العديد من الدول الصناعية المتقدمة.
- السياسات الأوروبية الهادفة إلى إنشاء السوق الموحد، بالتوازي مع السياسة الخارجية الأمريكية التي حثت الشركات الأجنبية -خاصة اليابانية- على الإستثمار في السوق الأمريكي بدلا من التصدير. نتيجة لهذه الأسباب مجتمعة، حقق الإستثمار الأجنبي المباشر نمو في النصف الثاني من الثمانينات يماثل أربعة أضعاف معدل نمو الناتج العالمي، و ثلاثة أضعاف معدل نمو التجارة الدولية، بينما سيطرت المؤسسات متعددة الجنسيات، ذات الموطن الأم في مثلث الولايات المتحدة الأمريكية و الإتحاد الأوروبي و اليابان على 80% من هذه الإستثمارات.
- و يلاحظ أن النمو في الإستثمار قد حقق معدلات أسرع في القطاعات كثيفة التكنولوجيا في دول المثلث. و في بداية الثمانينات عزز الإستثمار تحالفات استراتيجية بين و عبر المؤسسات الكبرى لضمان تدفق التكنولوجيا و توزيع النفقات المتزايدة للبحث و اختراق الأسواق بكفاءة أكبر.
- و لذا أنشطت مفاهيم العولمة التي غيرت من طبيعة التجارة الدولية خاصة بين هذه الدول، فانتقلت التجارة في السلع المصنعة من العمالة الكثيفة و التكنولوجيا المنخفضة إلى التكنولوجيا المرتفعة على حساب كثافة العمالة، لتعكس مزيدا من التخصص للشركات.

### نموذج التنمية<sup>(1)</sup>

يمثل نموذج التنمية أحد مكونات هيكل النظام الإقتصادي العالمي في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية، و هو النمط الذي يسعى إلى ترتيب نشاط الرأسمالية العالمية من خلال إدارة للعملية الإقتصادية، بمعنى أن تكون الدولة هي المحرك الأساسي للنشاط الإقتصادي و المحدد لتوجهاته.

(1) أسامة ا ذوب، مرجع سبق ذكره، ص 38.

فعملية التنمية كنشاط اقتصادي يهدف إلى تحقيق التحديث يهدف تمكين كل دولة من تكرار نفس النمط التنموي المطبق في العالم الأول للوصول إلى نفس المستوى من التحديث. خضع هذا النموذج لسيطرة اللوائح المنظمة للإقتصاد بمعرفة الدولة بغرض تحقيق استقرار الأجور و استخدام الدعم الحكومي لضمان التوظيف الكامل، و لقد تم توسيع هذا النموذج ليصل إلى دول العالم الثالث إلا أنه لم يحقق أهدافه نظراً لإفراط الدول في استخدام اللوائح و النظم لأغراض حمائية من جهة، و من جهة أخرى بسبب الاختلاف في النظم المطبقة في دول المتقدمة و نظيرها في الدول المتخلفة. و لقد كان فشل هذا النموذج في رأي الكثيرين هو السبب الرئيسي وراء ظهور النموذج البديل الذي لقب بالعلومة.

يكمن الاختلاف الرئيسي بين "النمط التنموي" و "النمط العالمي" الجديد في أنّ الأول يسعى إلى تحقيق استقرار الرأسمالية العالمية من خلال الإدارة الوطنية للإقتصاد، و تطبيق التنمية في العالم النامي عن طريق اقتباس نموذج التنمية المطبق في الغرب، أما الثاني فيسعى إلى تطويع الرأسمالية العالمية من خلال الإدارة العالمية للإقتصاد تحت لواء القطاع الخاص و الشركات العالمية العملاقة متعددة الجنسيات، و على أساس التخصص بدلا من الاقتباس.

في ظل المفهوم المستحدث الذي خضعت بموجبه عملية إدارة الإقتصاد الدولي للمعايير الإقتصادية المفروضة من قبل المؤسسات متعددة الأطراف و البنوك الدولية و الاتفاقيات التجارية، وفقا للنمط الجديد، وجدت الدول نفسها واقعة تحضغوط شديدة للحفاظ على جدرانها الإئتمانية و قدرها التنافسية، و لقد كان لهذه العملية أثران على التنمية:

1- أصبحت إعادة الهيكلة الشاملة أمراً ضروريا لاكتساب القدرة التنافسية الدولية و الجدارة الإئتمانية.

2- إجراءات التقشف و الخصخصة و التوسع في الصادرات التي طبقتها الدول المدينة سعياً لبند الجدارة الإئتمانية، و أملاً في جذب الإستثمار لمواصلة المشروع التنموي الوطني، بث الحيوية في الإقتصاد العالمي ككل بدلا من الدول المعينة بذاتها.

## II- ظاهرة العولمة الاقتصادية:

بعدها تعرضنا للسياق التاريخي الذي تضافرت عوامله مؤدية إلى المفهوم الجديد: العولمة الاقتصادية، سنحاول في هذا الفصل دراسة الظاهرة عن قرب بدراسة مفهوماها و التعرض لمظاهرها و كذا خصائصها، مع التركيز على العولمة المالية (أي البعد المالي للعولمة الاقتصادية).

### II-1- مفهوم و مظاهر العولمة الاقتصادية:

#### II-1-1- تعريف العولمة:

"العولمة هي انفتاح عن العالم، و هي حركة متدفقة ثقافيا و اقتصاديا و سياسيا و تكنولوجياً، حيث يتعامل مدير اليوم مع عالم تتلاشى فيه تأثير الحدود الجغرافية و السياسية، فأمامنا رأس مال يتحرك بغير قيود و ينتقلون بغير حدود، و معلومات تتدفق بغير عوائق حتى تفيض أحيانا عن طاقة استيعاب المديرين. فهذه ثقافات تداخلت و أسواق تقاربت و اندمجت، و هذه دول تكتلت فأزالت حدودها الاقتصادية و الجغرافية، و شركات تحالفت فتبادلت الأسواق و المعلومات و الاستثمارات عبر الحدود، و هذه منظمات مؤثرة عالمياً مثل: البنك الدولي، صندوق النقد الدولي، ووكالات متخصصة للأمم المتحدة تؤثر بدرجة أو بأخرى في اقتصاديات و عملات الدول و مستوى و ظروف معيشة الناس عبر العالم".<sup>(1)</sup>

#### II-1-2- مظاهر العولمة:

##### I- تحول مفاهيم الاقتصاد و رأس المال:

و قد اقترنت العولمة بظواهر متعددة استجدت على الساحة العالمية، أو ربما كانت موجودة من قبل، و لكن زادت من درجة ظهورها، و هذه الظواهر قد تكون اقتصادية أو سياسية أو ثقافية أو اتصالية أو غيرها، و لاشك أنّ أبرز هذه الظواهر الاقتصادية التي أهمها:

- تحول الاقتصاد من الحالة العينية (الأنشطة التقليدية كتبادل السلع عينيّاً بالبيع و الشراء) إلى الاقتصاد الرمزي الذي يستخدم الرموز و النبضات الإلكترونية من خلال الحواسيب الإلكترونية و الأجهزة الاتصالية، و ما ينتج عن ذلك من زيادة حجم التجارة الإلكترونية و التبادل الإلكتروني للبيانات في قطاع التجارة و النقل و المال و الائتمان و غيرها.

- تحول رأس المال من وظائفه التقليدية كمخزن للقيمة و وسيط للتبادل، إلى سلعة تباع و تشتري في الأسواق (تجارة النقود)؛ حيث يدور في أسواق العالم ما يزيد عن 100 تريليون دولار (100 ألف مليار) يضمها ما يقرب 800 صندوق استثمار، و يتم التعامل يومياً في ما يقرب من 1500 مليار

<sup>(1)</sup> أحمد سيد مصطفى، تحديات العولمة و التخطيط الاستراتيجي، الطبعة الثانية، 1999، ص 07.

، أي أكثر من مرتين و نصف قدر الناتج القومي العربي، دون رابط أو ضابط، و هو ما أدى إلى زيادة درجة الاضطراب و الفوضى في الأسواق المالية، و أعطى لرأس المال قوة لرفض شروطه على الدول للحصول على أقصى ما يمكن من امتيازات له. و قد أدى هذا كله إلى زيادة التضخم نتيجة لزيادة قيمة النقود.

- تعمق الإعتماد المتبادل بين الدول و الاقتصاديات القومية، و تعمق المبادلات التجارية من خلال سرعة و سهولة تحرك السلع و رؤوس الأموال و المعلومات عبر الحدود مع النزعة إلى توحيد الأسواق المالية، خاصة مع إزالة كثير من الحواجز الجمركية و العقبات التي تعترض هذا الانسياب بعد إنشاء منظمة التجارة العالمية، التي بدأت نشاطها في بداية عام 1995م، و هو ما يشاهد الآن بعد توحيد بورصة لندن و فرانكفورت اللتين تتعاملان في حوالي 4 آلاف مليار \$، كذلك توحيد بورصات أوروبية أخرى، و هناك اتجاه متزايد نحو إنشاء سوق مالية عالمية موحدة تضم معظم أو جميع البورصات العالمية، و تعمل لمدة 24 ساعة ليتمكن المتاجرة في أسهم الشركات الدولية من أي مكان في العالم.

و قد ترتب عن إزالة الحواجز و العوائق بين الأسواق أن أصبحت المنافسة هي العامل الأقوى في تحديد نوع السلع التي تنتجها الدولة، و بالتالي فإن كثيراً من الدول قد تخلت عن إنتاج و تصدير بعض سلعتها؛ لعدم قدرها على المنافسة مثل صناعة النسيج في مصر التي امارت أمام منافسة دول جنوب شرق آسيا، و أصبحت تلك الدول تحصل على حاجتها من دول أخرى لها ميزة تنافسية في إنتاج تلك السلع، و هو ما ينطبق أيضا على رؤوس الأموال التي أصبحت مركزة في بعض الدول المنتجة و المصدرة للبترو، و على الدول التي تحتاج إلى تلك الأموال أن تحصل عليها من الدول المتقدمة.

## 2- دور أكبر المنظمات العالمية:

- زيادة الإنفتاح و التحرر في الأسواق و اعتمادها على آليات العرض و الطلب من خلال تطبيق سياسات الإصلاح و التكيف الإقتصادي و التخصص، و إعادة هيكلة الكثير من الاقتصاديات

- الموجهة و اقتصاديات الدول النامية مع متطلبات العولمة (مثلما حدث في مصر، و يحدث الآن في دول الخليج فضلاً عن باقي دول العالم).
- زيادة دور و أهمية المنظمات العالمية في إدارة و توجيه الأنشطة العالمية، كصندوق النقد الدولي و البنك الدولي للإنشاء و التعمير، و منظمة العالمية للتجارة، و اليونسكو، و منظمة الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة و غيرها.
- التوجه نحو تشكيل العديد من التكتلات الإقليمية الاقتصادية و السياسية و الثقافية مثل تكتل الأسيان و الإتحاد الأوروبي و غيرها، و الزيادة الملحوظة في أعداد المنظمات غير الحكومية بعد أن بدأ دور الدولة في إدارة الإقتصاد في التناقض.

### **3- تفاقم المديونية و تزايد الشركات المتعددة الجنسيات:**

- استشراء ظاهرة الشركات المتعددة الجنسيات، مع سيطرتهما على الإستثمار و الإنتاج و التجارة الدولية و الخبرة التكنولوجية مثل شركة IBM، و مايكروسوفت و غيرها، خاصة بعد أن ساوت منظمة التجارة العالمية بين هذه الشركات و الشركات الوطنية في المعاملة.
- تفاقم مشاكل المديونية العالمية و خاصة ديون العالم الثالث، و الدول الفقيرة مع عدم قدرتهما على السداد، و ما تزامن مع ذلك مع زيادة حجم التحويلات العكسية من الدول الفقيرة إلى الدول المتقدمة، و المتمثلة في خدمة الديون و أرباح الشركات المتعددة الجنسيات و تكاليف نقل التكنولوجيا و أجور العمالة و الخبرات الأجنبية، و الذي قابله في نفس الوقت تقلص حجم المعونات و المساعدات و المنح الواردة من الدول المتقدمة إلى الدول النامية و عدم جدواها.
- ظهور تقسيم دولي جديد للعمل تتخلى فيه الدول المتقدمة للدول النامية عن بعض الصناعات التحويلية (هي الصناعات التي تعتمد على تحويل المادة الخام إلى سلع مصنعة يمكن الاستفادة منها، كصناعات الصلب، و البيروكيمياويات، و التسليح و غيرها) التي لا تحقق ميزة نسبية، مثل الصناعات كثيفة الاستخدام للطاقة و كثيفة العمل و الملوثة للبيئة، و ذات هامش الربح المنخفض، مثل صناعات الصلب و البتر وكيماويات و التسليح، بينما ركزت الدول المتقدمة على الصناعات عالية التقنية كصناعة الحاسبات و البرامج و أجهزة الاتصالات و الصناعات الالكترونية، ذات الربحية العالية و العمالة الأقل.

### **4- تبديد الفوائض بدلاً من تعبئتها:**

- تغير شكل و طبيعة التنمية، فبعد أن كانت التنمية تعتمد أساساً على تعبئة الفوائض و التمويل الذاتي (الادخار)، تحولت إلى تنمية تعتمد على الإستثمارات الخارجية و الشركات المتعددة

الجنسيات، و أصبحت التنمية هي تنمية الفوائض و المدخرات (الاستهلاك) كنتاج أساليب الاستهلاك الترفيهي المتزايدة، تحت ضغط الآلة الإعلانية الجبارة، التي أدت إلى عجز مزمين في موازين المدفوعات و تفاقم أزمة الديون في العالم الثالث، و تركيز التنمية على الجانب الاقتصادي فقط أي تحولها إلى تنمية وحيدة الاتجاه. حمل الاتجاه الاجتماعي و الثقافي، مع اعتماد نظام السوق ليكون أساسا للتنمية في مختلف بلاد العالم. حتى الطبقات عالية الدخل في الدول النامية التي من المفترض أن تكون نسبة ميلها (نسبة الإنفاق على الإستهلاك من الدخل الكلي) قليلة و أصبحت تلك الفئات المسرفة التي تبدد دخولها على الإستهلاك الترفيهي، و بالتالي فإن ميلها الإستهلاكي أصبح مرتفعاً، و قد ساعد على ذلك قدرة الاقتصاديات المتقدمة على إنتاج سلع جديدة و التنوع في السلع القديمة مثل ابتكار طرازات جديدة من السيارات و السلع المعمرة و غيرها.

- تراجع نصيب المادة الأولية في الوحدة من المنتج في العصر الحديث بسبب تطور الإنتاج، و هو ما يسمى بالتحلل من المادة، و إحلال الطاقة الذهنية و العملية (الفكر)، محل جزء من المادة الأولية، مما أدى إلى تراجع الأهمية النسبية للنشاط الصناعي في الهيكل الإنتاجي في الدول المتقدمة الصناعية و تصاعد الأهمية النسبية لقطاع الخدمات، و قد زادت الأهمية النسبية لنشاط الخدمات داخل النشاط الصناعي ذاته بحيث تمثل أكثر من 60% من الناتج الصناعي، لتنامي الصناعات عالية التقنية، و ظهور مجموعة جديدة من السلع غير الملموسة كالأفكار و التصميمات و المشتقات المالية استقطبت المهارات العالية، و ما ترتب عن ذلك من زيادة عملية التفاوت في الأجور، و بالتالي توزيع الدخل القومي توزيعاً غير عادل، سواء على مستوى أفراد الدولة الواحدة أو بين الدول.

### 5- زيادة الفوارق بين الطبقات و البطالة:

- تعمق الثنائية الاجتماعية في مجتمعات العالم الثالث، فبعد أن كانت الفوارق مادية، أصبحت هذه الفوارق مادية و تكنولوجية بسبب استحواذ الطبقات مرتفعة الدخل على الإنجازات التكنولوجية عالية القيمة التي يصعب على الفقراء اقتنائها، كالإنترنت و التليفون المحمول و الحاسبات الإلكترونية و



غيرها...، و يؤدي هذا في المستقبل إلى زيادة و ترسيخ التخلف في الطبقات الفقيرة و صعوبة تقليل الفوارق بين الطبقات العالية الدخل و الفقيرة في ا تمتع مما مدد الاستقرار الاجتماعي.

زيادة و انتشار البطالة في ا تمتعات و خاصة في الدول النامية بسبب الاتجاه إلى استخدام الأساليب كثيفة رأس المال، التي تعتمد على استخدام عدد أقل من القوى العاملة، و ذلك بسبب الحاجة إلى تخفيض تكاليف و زيادة مستوى الجودة، فلا مكان للمنافسة في السوق العالمية الموحدة بعد إنشاء منظمة التجارة العالمية.

- إحلال مفاهيم جديدة محل القديمة كسيادة مفهوم الميزة التنافسية، و حلوله محل الميزة النسبية، بعد توحيد الأسواق الدولية و سقوط الحواجز بينها، و كذلك سقوط مفهوم التساقط الذي تبناه البنك الدولي و صندوق النقد الدولي لمدة طويلة، حيث إن الطبقات العالية الدخل في الدول النامية هي طبقات مسرفة لا تدخر و لا تستثمر و تبدد فوائضها في مصارف استهلاكية لا يستفيد منها الجميع، و هو ما أدى إلى تناقض معدلات النمو في هذه الدول بسبب الاستثمارات و زيادة عجز الموازين التجارية و موازين المدفوعات.

و تعني الميزة التنافسية للدولة قدر ا أعلى إنتاج سلع و تصديرها لتنافس في الأسواق العالمية دون أن تتوفر لها المزايا التي تساعدها على إنتاج هذه السلع مثل الظروف الطبيعية و المناخية و المواد الأولية، و ذلك نتيجة تفوقها التكنولوجي، حيث يمكن لها استيراد المواد الأولية من الخارج و تصنيعها بدرجة عالية من الجودة و بتكلفة أقل لتنافس في السوق العالمي مثلما يحدث في اليابان، و سنغافورة و دول جنوب شرق آسيا، و قد ساعد على ذلك تناقص قيمة المادة في السلع و زيادة القيمة الفكرية و الذهنية نتيجة استخدام الحاسب و أجهزة الاتصالات.

أما الميزة النسبية، فهي تعني توفر مزايا للدولة تساعدها على إنتاج سلع معينة كالظروف الطبيعية و المناخية و المواد الأولية أو القوى العاملة الرخيصة، إلا أن هذه المزايا قد لا تساعدها على المنافسة في الأسواق العالمية؛ ربما لانخفاض الجودة أو لارتفاع التكلفة بسبب غياب التكنولوجيا.

- اتجاه منظمات الأعمال و الشركات إلى الاندماج؛ لتكوين كيانات إنتاجية و تصنيعية هائلة، الغرض منها توفير العمالة و تقليل تكاليف الإنتاج و الحصول على مزايا جديدة كفتح أسواق جديدة أو التوسع في الأسواق الحالية، و هو ما نشاهده الآن من اندماجات الشركات الكبرى مع بعضها، حيث دخلنا فيما يسمى بعصر "الديناميكيات الإنتاجية" الهائلة و الأمثلة على ذلك كثيرة في مجالات البترول و التكنولوجيا و المعلومات والمصارف، و ينتج عن ذلك بالتأكيد تطوير كبير في علم

الإدارة و الرقابة و السيطرة للتوصل إلى مهارات إدارية و تنظيمية و صيغ جديدة من الأشكال التنظيمية التي تناسب هذه الكيانات الكبيرة.

## **2-I- خصائص العولمة الاقتصادية: (1)**

### **1- تدفق التبادلات التجارية كمحرك للنمو الإقتصادي:**

**التبادلات التجارية:** تمكن الخاصية الرئيسية للعولمة الإقتصادية أساساً في الزيادة السريعة و المتزايدة للتجارة الدولية منذ الحرب العالمية الثانية، إذ نلاحظ التزايد السريع لقيمة تبادل البضائع أكثر من قيمة الإنتاج و المداخيل (إجمالي الناتج الداخلي الخام).

فعلى سبيل المثال فإن حصة الخدمات (المواصلات، التأمينات، الاتصالات السلكية و اللاسلكية، السياحة، حقوق التأليف...) من التآليف ذات التكاثر و إن التكاثر المسترسل و المستمر بشكل واضح، إذ تمثل هذا الأخير اليوم 1/5 التبادلات، هذا من جهة، تتزايد حصة المنتجات المانفاكتورية كذلك على حساب المنتجات القاعدية الموجهة أساساً للتحويل في القطاع الصناعي، إذ انتقلت نسبة الخدمات من 56% سنة 1982 إلى 73% سنة 1992م من جهة أخرى.

هيمنة الشمال: تحقق الدول المتطورة أكثر من 3/4 التجارة العالمية، و على العموم فإن مساهمة الدول السائرة في طريق النمو لهذا القرن تشهد تزايداً ملحوظاً منذ بداية التسعينات في مجال التجارة العالمية.

### **2- انفجار و تدفق التبادلات المالية و الاستثمارات في الخارج:**

**إلغاء التنظيمات:** تميزت العولمة بتسريع التبادلات المالية و تطور الاستثمارات المباشرة في الخارج، إن مصدر هذه الحركة يعود جزئياً إلى تعميم الانزلاقات و عدم التحكم فيها خلال الثمانينات، و مما سهل من هذه المهمة وجود الابتكارات التكنولوجية التي تؤدي إلى توزيع الإعلام و التحويلات الفورية، عرفت كل نشاطات البورصة و البنوك الداخلية و كذا الحركات لرأس المال تحملاً مطلقاً.

فعلى سبيل المثال، إن التزايد المالي في الأسواق المصرفية ما بين 80-1988 تضاعفت بحوالي 8.5 مرة في دول منظمة التعاون و التنمية الإقتصادية (OCDE)، و تدفق الاستثمارات المباشرة في الخارج ب3.5مرات، و كذا التدفق التجاري و الناتج الداخلي الخام ب1.9مرة، و هكذا فإن الاستثمارات المباشرة في الخارج زادت سرعتها بثلاث مرات عن المبادلات التجارية خلال سنوات الثمانينات، و قد بلغ مجمل الزيادة السنوية للإستثمارات حوالي 870مليار مقابل 290مليار خلال العشرية السابقة و لذا تصبح أهمية وزن القطاع الخدمات (المال/ التوزيع) تعادل و تساوي الاستثمارات الصناعية.

(1) [www.aljazeera.net/in-depth/international.com](http://www.aljazeera.net/in-depth/international.com)

- **الدول الصناعية:** شهدت الولايات المتحدة الأمريكية تقلصاً ملحوظاً لحصتها في الاستثمارات في الخارج، و لكن هذه الدولة إلى البلد الرئيسي المستقبل لهذه الاستثمارات، بينما كرس حضورها و تواجدها في العالم كل من هولندا و بريطانيا العظمى و ألمانيا، من جهة أخرى حققت فرنسا و اليابان تغلغلاً معتبراً.

- **تاريخياً:** ساهمت الدول المتخلفة بقسط ضئيل في هذه الحركة، ما دام أن تزايد استثمارات تركز في الدول المصنعة عموماً، و لكن انعكس اتجاه الاستثمارات في أواخر الثمانينات، إذ أن حصة الدول السائرة في طريق النمو من الاستثمارات في الخارج عرفت تزايداً ملحوظاً، و انتقل من 15% في سنة 1989 ليصل إلى 43% في 1993، و لكن تدفق الاستثمارات في اتجاه الدول المتخلفة تميز جغرافياً بارز (جنوب شرق آسيا خصوصاً)، و بسرعة فائقة تبرز و تنفرد خصوصيتها المالية الآسيوية الأخيرة التي شهد لها هذه المنطقة.

- **التشجيع على عدم وضع قواعد تنظيمية:** مكنت السيولة المالية للمؤسسات من خلق و انتقال وحداً الإنتاجية بكل سهولة في البلدان التي تتساهل كثيراً في مجال الأعباء الأجرية و الضرائب و القوانين البيئية، لذا يمكن للبلدان الصاعدة أن تتسامح في مجال المعايير الإجتماعية و البيئية قصد جذب أكبر عدد من الاستثمارات و رؤوس الأموال الأجنبية، هذه الفرضية يجب أخذها بكل تحفظ، لكن الشيء المؤكد في هذا الشأن هو أن الرقابة و الصرامة للقواعد و الإجراءات القانونية، الاجتماعية، و البيئية، و خاصة مرونة في العقوبات، كل هذا جعلها عوامل جذب أو إغراء رأسمال المتأني من المؤسسات التي يهملها الربح فقط.

### **3- الدور الضروري لقوة الشركات المتعددة الجنسيات:**

إن الظواهر التي وصفناها سابقاً، كانت الشركات المتعددة الجنسيات وراء تفعيلها أو المساهمة فيها، إذ تزامن هذا التزايد في الشركات و بالتوازي مع هذه الحركة العالمية و التي عادت عليها بأرباح و منافع هائلة.

- **منافع تحت الرقابة:** تمحورت مبادلات الشركات العظمى المتعددة الجنسيات حول أربعة قطاعات أساسية (البترو، السيارات، التكنولوجيا، العالمية، البنوك)، و لكن تعتمد هذه الأخيرة على خلق شبكة معتبرة من الفروع في الخارج كامتداد و توابع لها في الدول النامية، و تتضمن تلك الشركات

العظمى كل المبادلات، و تحقق 70% من الاستثمارات المباشرة في الخارج باعتبارها المحرك الرئيسي لتوسعها.

و تقدم هذه الشركات أداة تسيير، و مهارات جيدة في مجال التحكم التكنولوجي، و إيجاد منفذ للتغلغل في الأسواق العالمية و لكن يمكن أن تعتمد على أن الأسواق المحلية، لذا فهي تستفيد من وفرة اليد العاملة الرخيصة في سوق العمل.

- **القدرة التنافسية:** و تؤهل هذه الخصائص للشركات المتعددة الجنسيات، لاكتساب وزن في كل تفاوض مع الدول سواء الشمالية أو الجنوبية، و في هذا الإطار تستطيع هذه الشركات اكتساب الوسائل اللازمة للتأثير بشكل كبير في السياسات العمومية و بخاصة البيئة، و هذا ما يفسر المشاركة الفعالة للشركات الكبرى في اللقاءات و المفاوضات الدولية حول البيئة و التنمية، و كذا المناقشات المتعلقة بمدونات حسن السلوك الإداري و المهياة خصيصاً لهذه الشركات.

- تطبيق أحداث أساليب الإدارة و يتم توظيف الكفاءات و تستخدم وسائل الإتصال (الكمبيوتر، الأنترنت)، و اتخاذ القرار المناسب في الوقت و أحكام الرقابة على النشاطات الاقتصادية في العالم، فالعولمة أساسها اقتصادي بالدرجة الأولى، لآ أكثر وضوحاً في أرض الواقع و أصبحت النظم الاقتصادية متقاربة و متداخلة تحكمه أسس مشتركة، و تديره مؤسسات و شركات عالمية.

أما الأسواق التجارية و المالية فأصبحت خارجة عن تحكم دول العالم، و أصبحت الشركات الكبرى تدير عمليات الاستثمار و الإنتاج، و لذا أصبحت حركة رأس المال و الاستثمار، و الموارد و السياسات ز القرارات على الصعيد العالمي، و ليست على الصعيد المحلي.

نتيجة لذلك، عرف النظام الاقتصادي العالمي خلال التسعينات ظهور عدة معالم منها:

- تداخل الإقتصاد العالمي؛
- التسارع نحو الإقتصاد الحر؛
- الخصخصة و الاندماج في النظام الرأسمالي؛
- تحول المعرفة و المعلومة إلى سلعة استراتيجية و أصبح التركيز على الخدمات بدلا من الصناعة.
- ظهور تكتلات تجارية رئيسية تتمحور حولها الإقتصاد العالمي؛
- ظهور دول منطقة جنوب شرق آسيا كطرف مهم في الإقتصاد العالمي.

### **II-3- البعد المالي للعولمة ( العولمة المالية):<sup>(1)</sup>**

(1) www.aljazeera.net/in- depth international.com

تعتبر العولمة ظاهرة شمولية لها أبعاد اقتصادية و اجتماعية و سياسية و ثقافية، إلا أن عقد التسعينات أبرز ميلاد ما يمكن أن نسميه العولمة المالية، التي يرى البعض أنها أبرز تجليات ظاهرة العولمة، حيث زادت رؤوس الأموال الدولية بمعدلات تفوق بكثير معدلات نمو التجارة و الدخل العالميين. و قد حظيت الأبعاد المختلفة للعولمة بالكثير من الدراسة و التحليل، غير أن البعد المالي بقي منقوصاً -إن لم نقل مهملاً- من التشخيص و البحث.

و قد شهد العالم أخيراً مثل الأزمات المالية الخائنة التي تعرضت لها المكسيك (94-1995)، و دول جنوب شرق آسيا (1997) و التي كانت نموذجاً يتحدى به، و البرازيل (1998)؛ و روسيا (1999)، و ميلاد العملة الأوروبية الموحدة "اليورو" و ما نتج عن ذلك من تأثيرات على الإقتصاد العالمي، ألفت بضلالها على اهتمامات الباحثين و الجامعيين.

إن ظاهرة العولمة المالية تعكس من زيادة حركية في تنقل رؤوس الأموال قد تحمل معها مخاطر عديدة و هزات مدمرة، كما أنها قد تجلت معها فوائد و مزايا - إن أحسن التصرف فيها- تعود بالنفع على الإقتصاد العالمي بشكل عام و الدول النامية بشكل خاص، لأن نمو هذه الأخيرة أصبح مشروطاً ضرورياً لتحقيق الاستقرار و النمو الإقتصادي العالمي و لتضييق الهوة بين أطرافه. لهذا فإن الإمام بمدى نجاعة العولمة للبلاد النامية و مخاطرها، يستوجب الوقوف عند العوامل المسببة لتعاظم هذه الظاهرة.

### 1- العوامل المفسرة للعولمة المالية:

و يمكن إيجاز هذه العوامل في النقاط التالية بغض النظر على الترتيب:

#### - صعوبة الرأسمالية المالية:

و نعني بالأهمية المتزايدة لرأس المال التي تجسد في صناعة الخدمات المالية بمكونها المصرفية و غير المصرفية، و نتيجة لذلك أصبح الإقتصاد العالمي تحركه مؤشرات و رموز البورصات العالمية (داوجونز، ناسدك، نيكاي، داكس، الكيك 40)، و التي تؤدي إلى نقل الثورة العينية من يد مستثمر إلى آخر دون أي عوائق سواء داخل البلد الواحد أو عبر الحدود الجغرافية.

#### - الأموال:

إن الحركة الدائمة لرؤوس الأموال الباحثة عن الربح على الصعيد العالمي تعكس وجود كتلة كبيرة عن الفوائض الادخارية غير المستثمرة، فأصبح من الضروري البحث عن منافذ لاستثمارها فراحت تبحث عن فرص استثمارية على الصعيد الدولي، لتدر مردوداً أفضل مما لو بقيت في الداخل أو مستثمرة بمعدلات ربحية متدنية في الدول المصدرة لهذه الأموال.

### - ظهور الأدوات المالية:

تكرست العولمة المالية بنمو الأدوات المالية الجديدة التي استقطبت المستثمرين مثل المبادلات و الخيارات و المستقبلات، بالإضافة إلى الأدوات التقليدية التي تداول في الأسواق المالية، و هي الأسهم و السندات.

### - التقدم التكنولوجي:

يتكامل هذا العامل مع سابقة في الدور الذي تلعبه شبكات الاتصال و نقل المعلومات التي يتيحها التقدم التقني الهائل الذي نشهده اليوم، في ربط الأسواق المالية العالمية مما يسمح للمستثمرين بالفعل و ردّ الفعل، على التطورات التي تحدث في هذه الأسواق بصفة آنية و فورية.

### - أثر سياسات الانفتاح المالي:

ارتبطت زيادة التدفقات رؤوس الأموال عبر الحدودو سرعة انسياها بين سوق و آخر بشكل وثيق مع سياسات التحرر المالي الداخلي و الخارجي.

## 2- العولمة المالية – المزايا و المخاطر:

### أ- المزايا:

يرى أنصار العولمة المالية أن التحقق مزايا عديدة يمكن إجمالها في النقاط التالية:

#### ➤ بالنسبة للدول النامية:

- يمكن الانفتاح المالي الدول النامية من الوصول إلى الأسواق المالية للحصول على ما تحتاجه من أموال لسد فجوة في الموارد المحلية، أي قصور المدخرات عن تمويل الاستثمارات المحلية، مما يؤدي إلى زيادة الاستثمار المحلي و بالتالي معدل النمو الاقتصادي.
- تسمح حركة الاستثمارات الأجنبية المباشرة و استثمار الحافطة المالية بالابتعاد عن القروض المصرفية التجارية، و بالتالي الحد من زيادة حجم الديون الخارجية.
- تخفيف تكلفة التمويل بسبب المنافسة بين الوكلاء الإقتصاديين.

- تؤدي إجراءات تحرير النظام المصرفي و المالي إلى خلق بيئة مشجعة لنشاط القطاع الخاص إلى الحد من ظاهرة هروب رؤوس الأموال إلى الخارج.
- تساعد الاستثمارات الأجنبية على تحويل التكنولوجيا.

➤ بالنسبة للدول المتقدمة:

- تسمح العولمة المالية للبلاد المصدرة لرؤوس الأموال ( وهي في الغالب الدول الصناعية الكبرى)، بخلق فرص استثمارية واسعة أكثر ربحية أمام فوائضها المتراكمة، و توفر ضمانات لأصحاب هذه الأموال و تنوعا ضد المخاطر من خلال الآليات التي توفرها الأدوات المالية و التحكيم بين الأسواق المختلفة.

### ب- المخاطر:

لقد أثبتت تجارب عقد التسعينات، أن العولمة المالية بالنسبة للدول النامية كثيراً ما أدت إلى حدوث أزمات و صدمات مالية مكلفة (المكسيك و النمرور الآسيوية و البرازيل و روسيا...)، و يمكن إيجاز مخاطر العولمة المالية في النقاط التالية:

- المخاطر الناجمة عن التقلبات الفجائية للإستثمارات الأجنبية (خصوصاً قصيرة الأجل مثل استثمارات الحافظة المالية)؛
- مخاطر التعرض لهجمات المضاربة؛
- مخاطر هروب الأموال الوطنية؛
- مخاطر دخول الأموال القذرة (غسل الأموال)؛
- إضعاف السيادة الوطنية في مجال السياسة المالية و النقدية.

و لا يختلف كثيراً دور الاستثمارات الأجنبية الخاصة في تنمية البلدان الأقل نمواً عن تحرير التجارة، فهذه الاستثمارات تأتي لخدمة التجارة الخارجية و بدافع تحقيق الربح الوفير و السريع، فهي بالتالي تعمل على تقديم التقسيم الدولي القائم و لا تغييره لصالح الدول النامية، إذ أنّ رأي أنصار منظمة التجارة العالمية و المؤسسات الدولية الأخرى بأن تحرير التجارة و الاستثمارات الأجنبية يسهم بشكل فعال في تحقيق النم الاقتصادي للدول تعترضه تحفظات، فكثيراً ما يكون النمو و الأداء للاقتصاد هو الذي يجلب الاستثمارات الأجنبية الخاصة و ليس العكس، حيث أن هذه الاستثمارات شأن شأن القروض الخارجية الممنوحة من طرف المؤسسات المالية الدولية، تذهب إلى الدبلابول التي نجحت بالفعل في رفع معدلات

نموها، مما تذهب إلى الدول التي تحتاج إلى هذه الأموال لرفع معدل نموها، كما يشهد بذلك توزيع هذه الاستثمارات بين مناطق العالم.

ففي عقد التسعينات مثلاً اتجهت الحصة الكبرى من الاستثمارات الأجنبية إلى الدول الأجنبية إلى الدول الصناعية الكبرى (الولايات المتحدة الأمريكية و أوروبا و اليابان)، و بلغت أكثر من 15% كمتوسط.

و إن كانت الدول النامية قد أفلحت في زيادة حصتها من الاستثمارات فإن ذلك كان لصالح عشر دول ناشئة أو صاعدة و هي (الأرجنتين، البرازيل، تشيلي، الصين، إندونيسيا، كوريا الجنوبية، ماليزيا و المكسيك و تايلاند)، حيث تستحوذ هذه الدول ثلاثة أرباع مجمل تدفقات رؤوس الأموال إلى البلدان النامية، و هذا التوزيع ينفذ فرضية التوزيع الأمثل و العادل لرؤوس الأموال على الصعيد العالمي. و إذا نظرنا إلى تركيبة هذه الأموال، فإننا نلاحظ المكانة الكبرى للاستثمارات الأجنبية المباشرة، و التزايد المطرد للاستثمار في الحافظة المالية عدى حساب القروض التجارية الأخرى، و هو ما يعكس رعية الدول المستقطبة لهذه الموال في مثل النوعين الأولين لكو ما يخلقان فرصاً جديدة للتمويل و التشغيل دون إثقال الديون الخارجية للدول.

أمام هذه الوضعية، ما هي الإجراءات اللازمة للاستفادة من حرية التجارة و الاستثمارات الأجنبية؟

### **3- الإجراءات اللازمة للاستفادة من الوضع الاقتصادي الدولي:**

لا توجد الدول النامية في منزلة واحدة من التقدم و التنمية، و بسبب عدم وجود حلول شاملة، فإن المشاكل الداخلية التي على هذه الدول أن تتخطاها لجني ثمار سياسات الانفتاح و التحرير التجاري و جلب الاستثمارات الأجنبية، قد تختلف من بلد لآخر، و لضمان ذلك لا بد من تحقق جملة من الأهداف نذكر منا:

#### **أ- استقرار السياسات الاقتصادية الكلية:**

يعتبر وجود سياسة اقتصادية كلية عامة ثابتة و مستديمة، شرطاً ضرورياً للاستفادة من الإمكانيات التي تتيحها عولمة الاقتصاد، في عقد التسعينات اتجهت الحصة الكبرى من لاستثمارات الأجنبية إلى الدول الصناعية الكبرى، و بلغت أكثر من 75% كمتوسط. و إن كانت الدول النامية قد أفلحت في زيادة حصتها من الاستثمارات فإن ذلك كان لصالح 10 دول ناشئة أو صاعدة، يكمن مفتاح قيام اقتصاد سوق أكثر حيوية في الدول النامية في نوعية التصرف في المؤسسات العامة و في درجة ثقة الوكلاء.

#### **ب- الاقتصاديين المحليين و الأجانب في هذا التسيير:**



- و يمكن إيجاز العوامل المؤثرة إيجاباً في هذا الأداء في النقاط التالية:
- إطار مؤسسي و قانوني يشجع تطور اقتصاد قائم على مؤسسات أكثر فعالية.
  - خلق بيئة تنافسية تجعل السوق أكثر نجاعة؛
  - ضمان شفافية أكثر لنشاط المؤسسات الاقتصادية.

### **ج- تدعيم القطاع المالي:**

أظهرت التجارب أن الدول التي تحضى بقطاع مالي و مصرفي متحرر و متطور هي في الغالب التي استفادت من الاستثمارات، و حققت أداءاً اقتصادياً أفضل، كما برهنت هذه التجارب على أنّ نجاح الإصلاحات الهيكلية و قدرة الإقتصاد على مقاومة الصدمات الخارجية الفجائية، ترتبط بسلامة القطاع المالي و البنكي نظراً لأهمية القطاع المالي و البنكي و أهميته في رفع كفاءة الإقتصاد و تحقيق الاستقرار الكلي المنشود.

و من المنتظر أن تكون مسألة تحرير و هيكلة الأنظمة المالية محور نقاشات قادمة في منظمة التجارة العالمية، و صندوق النقد و البنك الدولي، نظراً لحساسية هذا القطاع و التحديات التي تواجهه بعد أزمة اية التسعينات.

### **د- تنمية المصادر البشرية:**

إن مسيرة التنمية في الدول الأقل نمواً أسيرة بتحقيق معدلات نمو اقتصادية مرتفعة تفوق معدلات النمو الديمغرافي لتضييق الفجوة بينها و بين الدول المتقدمة، و هذا الأمر يتطلب تحقيقه تطوير كفاءات القادرة على توليد التقانة الأكثر ملائمة من خلال التركيز على التعليم و البحث العلمي و التطوير.

### **هـ - إصلاحات سياسية:**

إن نجاح السياسات في البلدان النامية مرهون بإنجاز إصلاحات سياسية تسمح بمشاركة القوى الفاعلة و الكفاءات الحية في رسم القرارات الاقتصادية و السياسات التصريفية، و في ظل التحولات اتجهت مجموعة كبيرة من البلدان لإقامة تكتلات اقتصادية لمواجهة العولمة و إثبات وجودها في منظومة الإقتصاد العالمي بعد تزايد عدد الموقعين على الجات التي أصبحت OMC منها ا مجموعة الاقتصادية الأوروبية، و منطقة التبادل الحر لأمريكا الشمالية، و رابطة دول جنوب شرق آسيا و ا مجموعة الاقتصادية الإفريقية.

### III العولمة ... مغنم أم مغارم؟

بعد التعرض للعولمة الاقتصادية كظاهرة، و دراسة جوانبها مع التركيز على الجانب المالي، بقي أن نعرف ما هي مغنم و كذا مغارم العولمة؟  
و بالتالي ما آثار هذه الظاهرة على اقتصاديات دول العالم، خاصة النامية منها مع إعطاء لمحة عن الاقتصاد الجزائري في ظل هذه الظاهرة.

#### III-1- الآثار المترتبة على العولمة الاقتصادية:

تضارب أهل الذكر الاقتصادي و السياسي حول مفهوم العولمة، فقد جعلها البعض مرادفاً "للأمركة"، و منهم من يراها مرادفاً "للأوربية"، و منهم من يرى أنها تعني اقتصاداً كونياً ... و هو ما جعل مارشال ماكماهون: "على سطح سفينة الأرض لم يعد هناك ركاب، فقد تجولنا جميعاً إلى طاقم يتولى القيادة". (1)

و الأمر المتفق عليه بين كافة الفرقاء جميعاً هو أنّ العولمة أصبحت أمراً واقعاً، لكن الخلاف بينهم حول أسبابها و نتائجها و منافعها، و ما هو الثمن الذي سيدفعه الأغنياء؟ و ما هو حجم الكارثة التي يستعرض الفقراء؟

و يرى المؤيدون للعولمة، أن لحظة رائعة في تاريخ البشرية، يحدث فيها تفوق السوق على الدولة و الاقتصاد و السياسة...، هذه اللحظة جاءت بمكاسب صافية للبشرية جمعاء، ففضلها ارتفع الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للعالم من 02 تريليون دولار إلى 68 تريليون دولار في 1995، و إذ قسمنا هذا الرقم على عدد السكان نجد أنّ المتوسط العالمي لنصيب الفرد ارتفع من 614 دولار في 1965 إلى 4908\$ في 1995. لذلك ارتفع حجم الصادرات العالمية بمتوسط سنوي بلغ 6.7% خلال (1965-1980)، و 4.7% خلال (1980-1990)، و 6% خلال (1990-1995)، و تجاوز إجمالي حجم التجارة العالمية (في شكل صادرات و واردات) 05 تريليون\$ في 1995، مقابل 03 تريليون\$ سنة 1980. و رغم أنّ سكان العالم زادوا بمقدار 1.9 مليار نسمة، فيما بين 1970-1996، فقد بلغ متوسط معدل نمو دخل الفرد السنوي في البلدان النامية نحو 1.3%.

و خلال هذه الفترة، زادت بسرعة كذلك التدفقات رؤوس الأموال، و زاد صافي الاستثمار الأجنبي من أكثر من مليار\$ في 1995، و زادت تدفقات محافظ أسهم رأس المال من لاشيء إلى 32 مليار\$ في نفس الفترة.

(1) إبراهيم نافع، انفجار 11 سبتمبر بين العولمة و الأمركة، الطبعة الأولى، دار الأهرام للنشر و التوزيع، 2002، ص 29.

و ما يريد أن يقوله يور دون هذه الأرقام العولمة بآليا و مؤسسا ا مثل منظمة التجارة العالمية، و الترتيبات التي يتم فرضها لتسيير و زيادة التجارة الدولية، و الاتفاقيات التي يتم إبرامها في هذا الصدد، و عوامل الإكراه التي تدفع الكثير الغالبة من الدول للإنضمام لركب العولمة، كل هذا يحقق رخاء العالم بأسره حتى و إن تباينت حظوظ كل منهم نتيجة لهذه الظاهرة.

يرى المناهضون لها، أن متاعبها لا حصر لها، تتجسد في الآثار التالية:<sup>(1)</sup>

### 1- الآثار الاجتماعية:

للعولمة أبعاد اجتماعية خطيرة نتيجة للفوضى الاقتصادية السائدة في العالم، فقد انعكست نتائجها سلباً خاصة على دول الجنوب الفقيرة، حيث تركزت آثارها لدى نسبة قليلة أو ما يسمى (1/5 الرفاهية)، و اتسعت الفروق بين الأغنياء و الفقراء، فهناك إحصائية تشير إلى أن 358 مليار تيليريون، يمتلكون ثروة تضاهي ما يملكه 2.5 مليار من سكان لعالم، 20% من سكان العالم تحتكر 85% من الناتج العالمي الإجمالي، و على 84% من التجارة العالمية على المدخرات العالمية، و انتشرت ظاهرة البطالة و الفقر و البؤس، و تفشي الأمراض بأنواعها المختلفة، مما أنجر عنه ظاهرة العنف و الإجرام المنظم، و مافيا خطيرة لترويج المخدرات، و تستعمل التكنولوجيا في أنشطتها، و أصبحت تشكل خطراً على الحكومات و تسببت في التضخم المالي نتيجة للأموال السوداء.

فالنموذج الغربي رأسمالي، جنت منه شعوب العالم الثالث المزيد من الفقر و الحرمان و البؤس و الشقاء، و مزيدا من الاضطرابات الاجتماعية ثم الحروب الأهلية الانفصالية، فالنموذج الرأسمالي الغربي هو نشر و تكريس الظلم الاجتماعي، و دفع الناس إلى السرقة و النصب و الاحتيال، ثم بناء المزيد من السجون تكوين و إنشاء فرق لمحاربة الجريمة، و تخصيص أموال ضخمة لتدريبها و تسليحها كما حدث في ساوبالو ( تم تشكيل فرق لقتل النصابين و رمين التائهن)، تحت شعار تنظيف المدينة، كذلك فرق الإبادة في ريودوجانيرو، و لقتل الأطفال المشردين على أساس أنهم لا يشجعون السياحة، و يعيقون الاستثمار و التنمية.

### **التجويع بالقوة و نشر الفقر:**

لدول العالم الثالث مكان خصب للتروعات و صراعات الحروب الأهلية و الإقليمية، و بذلك نجد أن حكومات هذه الدولة همها الوحيد، جمع و شراء الأسلحة و عقد الاتفاقيات و معاهدات مع دول كبرى تنازل عن سيادة و مصالح و إحصائيات، تقوا أن دول العالم الثالث تستهلك ما قيمة 50 مليار \$

(1) أحمد خليلي، العولمة و أبعادها، مطبوعة موجهة لتكوين أساتذة التعليم الأساسي في مادة العلوم الاجتماعية، مركز التكوين مريم بوغتررة، قسنطينة.

سنوياً لشراء الأسلحة لمحاربة الواحدة منها الأخرى، فهذه تنفق 65% من ميزانيتها الخاصة بالعلوم التكنولوجية على البحث و جهود التنمية المرتبطة بالنشاطات الدفاعية، كما أنّ الصين و باكستان تحولان ما بين 6% - 7% من إجمالي إنتاجها لجهود الحرب.

فجهود دول العالم الثالث تذهب نحو الخراب و الدمار، و هدم الطاقات عن طريق الحروب، بدل من توجيهها للتنمية و التطور، و تحسين المستوى المعيشي و محاربة الأمية، و الأمراض و الدول الكبرى، و شركاء المتعددة النشاطات هي وراء نشوب الخلافات، و ذلك لتشجيع بيع الأسلحة و استنزاف الطاقات المادية و البشرية، و النتيجة عدم الاستقرار الاقتصادي، والسياسي، و جبر الكفاءات من الدول الكبرى.

فالمنطقة العربية، لم تعرف الاستقرار السياسي و الأمني منذ أن دخل الاستعمار الغربي إلى المنطقة، و إنشاء العصاة الصهيونية فيها، فمعظم الأموال العربية تم امتصاصها عن طريق التسلح و الإنفاق العسكري من ذلك الحروب العربية الإسرائيلية، و حرب الخليج إيران-العراق الأولى، و الثاني العراق-USA. و الدول العربية تشتري 8% م الأسلحة التي تباع في العالم، بحيث ازداد التسليح في العالم 6مرات، و جندي مقابل 43 مدني، و سباق نحو التسلح أدى بالإتحاد السوفياتي إلى مساق الدول الفقيرة.

## 2- الآثار السياسية<sup>(1)</sup>

يجري اليوم انقلاب جذري في العلاقات بين الدول، و يمكن طرح التساؤل التالي: لمن السيادة في هذا العالم الجديد؟

(1) أحمد خليلي، مرجع سبق ذكره.

و نحن في بداية التحول الجديد الذي لا يعترف في حدود الدولة الإقتصادية، و السياسية، و الاتصالية و المعلوماتية، فالسلطة عاجزة عن الإمساك بخيوط الحركة، و كانت بسياسة معولة في النطاق المحلي، و هي من اختصاصات الدولة القومية و هي مرتبطة بالسيادة، و لكن أمام بروز عالم بلا حدود اقتصادية و ثقافية أدى إلى بروز عالم بلا حدود سياسية، و ربما في المستقبل يؤدي إلى وجود حكومة عالمية، و بالتالي الانتقال الحزلي لقرارات و التشريعات، و بذلك لم تعد الدولة القومية هي صاحبة القرار الوحيد، و إذا أصبحت المقولة: إن السياسة في كل أرجاء العالم أصبحت مرتبطة بالسياسة في كل أرجاء العالم، أصبحت حقيقة، فالقرارات التي تتخذ في عاصمة من العواصم العالمية سرعان ما يكون لها صدى في كل العواصم، أي خروجها من نطاقها الوطني إلى العالمي، أي سياسة بلا حدود.

### 3- الآثار البيئية: (1)

خلال السنوات الأخيرة من القرن العشرين، برزت في بيئة الإنسان آثار سلبية خطيرة، مست جوانب كثيرة من حياته منها، تلوث البيئة و الطبيعة، و التي مست الهواء، الماء، الأرض (و التي هي مصدر حياة الإنسان: كالأكسجين للتنفس، و الماء للشرب...).

و من نتائجها انتشار الأمراض الفتاكة، انتشار المخدرات، الجريمة المنظمة، انتشار الأسلحة الفتاكة غير مشروعة التطرف و العنف، و قد اتخذت هذه الآفات صفة عالمية، فلم تبقى معزولة في منطقة معينة، و لا في إقليم محدد، فلم يعد أية دولة تواجه و تصدي لها، ف أصبحت تستنجد و تنسق مع دول أخرى أو منظمات جهوية أو عالمية.

و التلوث لم ينحصر في بيئة الإنسان الطبيعية، بل امتد إلى بقية جوانب الحياة الأخرى الاقتصادية، الاجتماعية، السياسية، الثقافية، الفكرية... و هذا ما سنبينه بالتفصيل لاحقاً.

فالاقتصاديات تركزت الثروة لدى فئة قليلة (الخمسة الثري) أو خمس الرفاهية، و سياسياً تصدير النموذج الغربي الأمريكي للعالم المتخلف بدعوى نشر الديمقراطية و المحافظة على حقوق الإنسان.

و اجتماعياً مزيداً من الفقر و البؤس و الآفات الاجتماعية، و ثقافياً نحو الثقافة الاستهلاكية، و القضاء على خصوصيات دول العالم المتخلف، و فكراً و دينياً المزيد من الاعتماد على تطوير التكنولوجيا و المزيد من العلمانية.

### **عوامل تلوث البيئة:**

(1) أحمد خليلي، مرجع سبق ذكره.

لم يقتصر الصراع بين الإنسان، بل انتقلت العدوى إلى البيئة، فالصراعات الطبقيّة و القوميّة و العرقية و السياسيّة و الاجتماعيّة و الحضاريّة، يمكن التخفيف منها عن طريق الحوار و التقارب عن طريق شبكات الإنترنت، ووسائل الاتصال المختلفة، لكن الاعتداء على طبيعتها و قوانينها، فالبشر يجهل هذه القوانين، و كلما زاد علما و قدرة على قهر المشاكل زاد وعياً لما لا يعرفه، فالإنسان أصبح يحصد ما قدمت يداه.

فالأرض تعرضت لتعرية بعد قطع الغابات، و الاستغلال المكثف للتربة، أدى إلى فقدان خصوبتها ثم التصحر و الجفاف، و تلوث المياه و الهواء، ثم إبادة الحياة النباتية و الحيوانية و المائية... ثم إن تكاليف البيئة و التكاليف الاجتماعيّة لا تدخلان في الحسابات الاقتصاديّة... و يمكن حصر العوامل التي أدت إلى اختراق النظام البيئي فيما يلي:

**1- ارتفاع درجة الحرارة:** فقد أكد بيان أصدره خبراء أمريكيون و إنجليز أخيراً أنه بسبب أنشطتنا السابقة و الحاليّة، فإنه يتعين علينا أن نبدأ في تعلم كيف نتعايش مع العواقب المتوقعة، مثل: زيادة قسوة الأحوال الجويّة، و ارتفاع مستويات البحار و تغيير أنماط الأمطار و الانعكاسات الإيكولوجية و الزراعيّة. ... إن فترة التسعينات شهدت أكثر السنوات ارتفاعاً في درجة الحرارة، و ذلك منذ بداية رصدها قبل 130 سنة، و حسب الخبراء فإن ثقب الأوزون فوق القطب الجنوبي هو المسؤول عن هذا الارتفاع، فقد زادت مساحة تصل إلى أكثر من 10 مليون كلم<sup>2</sup> عام 1999، أما القشرة الجليدية التي تغطي القطب الشمالي فقد تقلصت مساحتها بمقدار 14 مليون كلم<sup>2</sup> و تقلص سمكها بمقدار 40%.

**الأوزون:** غاز أزرق سام بالنسبة للإنسان، و هو عند سطح الأرض يسبب متاعب تنفسية خاصة للأطفال الصغار، و كبار السن، و طبقة الأوزون تعمل كدرع واق للأحياء على الأرض من الأشعة فوق البنفسجية (النشطة البيولوجية).

في 16-05-1985 أعلن فارمان أنه و زملاؤه وجدوا ثقب أوزون فوق القارة القطبية الجنوبية في موريل (سبتمبر 1987)، تعهدت 27 دولة في تخفيض إنتاج الفاريونات إلى النصف عند اية القرن العشرين، و عام 1996 تعهدت الولايات المتحدة بالتوقف عن إنتاجه.

و في عام 1992 الناسا (nasa) أعلنت عن ثقب الأوزون في الشمال و ربطوا بينه و بين بركان مونت بيناتوبو (أفريل 1992)، حيث وصلت ملايين الأطنان من غازات كبريتية ساعدت على تفاعلات تآكل الأوزون، و هناك من ربط الإصابات بالسرطان، و هذا الثقب (تزايدت نسبة الإصابة بالسرطان الجلد 8مرات)، كما أن تغيرات و التحولات التي عرفها الغلاف الجوي (الغازي) خلال السنوات الأخيرة مرتبطة

بما يقوم به الإنسان من نشاطات مختلفة، و حسب السكرتير العام للمنظمة العالمية للأرصاد الجوية أن أكثر من 60% من إجمالي الكوارث الطبيعية يعود إلى التغيرات الجوية (أعاصير، سيول، فيضانات، جفاف، تصحر...)؛ و الغلاف اجوي هو الوسط الذي تتفاعل فيه عوامل الطقس. و خلال السنوات الماضية يلاحظ ارتفاع في درجة الحرارة، خلال القرن الماضي ارتفعت بنسبة 0.5% ، خلال و ينتظر أن ترتفع إلى 5% خلال 2020، و هذا ما يؤثر في التوازن البيئي، فمثلا ارتفاع درجة الحرارة يؤدي إلى ذوبان الجليد.

إن اقتصاد السوق تتخذ أشكالاً مختلفة و لا تتقارب في نوع واحد موحد، و الواقع أنه حتى في نطاق كل مجتمع قومي على حده يكون التقارب و الالتقاء محدوداً. و الواقع أنه رغم أن النموذجين الياباني و الأوروبي للتنمية قد تأثر كثيرًا بالنموذج الأمريكي، و أما ما يدوران في فلك اقتصاد السوق الرأسمالية، فإن لهما خصائصهما المميزة و يختلفان ليس فقط من الأهداف، و إنما أيضا في الآليات و الوسائل و في بعض الفلسفات.

بل إن النموذجين الياباني و الأوروبي يطرحان نفسيهما كبديل ليس فقط للنموذج الأمريكي، و إنما يعرضان ليحلا لدى دول العالم الأخرى، محل الشريك الأمريكي كمصدر للصادرات و كسوق للواردات، من هذه الدول بل و يقدمتا عمليتهما - اليورو و الين و خصوصا اليورو- لتلعب نفس الأدوار التي يلعبها الدولار الأمريكي، خاصة كأداة ربط للعملة الأخرى ، و كوسيلة للتسويات بل و مخزن للقيمة. و ما لحرب التي تدور بين الشركات اليابانية و الأوروبية و الأمريكية على الأسواق و الصفقات و تجسسها الاقتصادي على بعضها البعض، إلا نفي لهذا التقارب في الآليات و الوسائل، و يشير البعض إلى أن الاقتصاد الدولي يؤثر على الاقتصاديات القومية بطريقتين مهمتين على الأقل:

**أولاً:** قد تؤدي التغيرات في الاقتصاد الدولي إلى نقص أو زيادة قوى بعض الدول و استقلالها.

**ثانياً:** قد يعيد الاقتصاد العالمي تشكيل السياسة المحلية و الشؤون الاقتصادية عن طريق تأثيره على المصالح المحلية، و عن طريق هذه القنوات يمكن للاقتصاد العالمي أن يغير سلوك و مؤسستك و تشريعات اتمعات المحلية.

### **III-2- البلدان النامية و العولمة: (1)**

(1) إبراهيم نافع، مرجع سبق ذكره، ص 250.

يؤكد "ضياء قرشي الخبير" بالبنك الدولي أن تحقيق اندماج البلدان النامية في الاقتصاد العالمي، ينطوي على بعض التحديات الصعبة، و هو أمر إن تحقق فلن يفيدنا وحدها، بل سيفيد البلدان الصناعية أيضا و يقول إن هذه البلدان النامية تمثل قوة دافعة في مجال العولمة، فقد ارتفعت بسرعة حصة التجارة (الصادرات، الواردات في الناتج المحلي الإجمالي للبلدان النامية من نحو 33% في منتصف الثمانينات إلى 43% حالياً، و قد تجاوز 50% في العقد المقبل، و في السنوات السبع التي أعقبت البدء في مفاوضات جولة الأورجواي في 1986 كانت البلدان النامية تمثل 58 من 72 عملية من عمليات التحرر الذاتي، التي أبلغت إلى الاتفاقية العامة للتعريفات و التجارة (الجات).

إنّ الاندماج المتزايد للبلدان النامية في التجارة العالمية يواكبها، اندماجها المتنامي في التمويل العالمي، و قد تضاعف أربع مرات تدفق رؤوس الأموال الخاصة إلى البلدان النامية في الفترة ما بين عامي 1990-1994 وتبلغ هذه التدفقات الآن نحو ثلاثة أرباع كافة تدفقات الموارد الصافية طويلة الأجل للبلدان النامية. و قد قفزت حصة البلدان النامية من تدفقات الاستثمار الأجنبي في العالم من 23% في منتصف الثمانينات، إلى أكثر من 40% في الفترة 1992/94.

و رغم ما تبينه الأرقام من تزايد اندماج البلدان النامية في الاقتصاد العالمي، فإن العائد الفعلي و الحقيق عليها كأوطان، و علة مواطنيها كأفراد، لن يزيد كثيراً إن لم يكن قد تناقص، فبالإضافة إلى أنّ الأرقام السابقة بالقيم الإسمية للنقود ترتفع بسبب ارتفاع الأسعار والتضخم، فإن مستويات معيشة الأفراد و دخولهم إنخفضت في هذه البلدان، إضافة إلى تزايد مديونيتها لأرقام فلكية، و هي المديونية التي تعصف خدمتها بجزء أساسي من ناتجها القومي الإجمالي سنوياً، علاوة على تزايد عجزها التجاري و من ثم تقليص فاعليتها و قدرها على المنافسة ناهيك عن تحقيق التقدم.

و إن كان العالم النامي قد أصبح في مجموعة أكثر اندماجاً دولياً، فإن سرعة و مستوى الدمج تختلف اختلافاً كبيراً من بلد لآخر، و التناقض في ميدان التجارة أكثر بروزاً بين شرق آسيا و إفريقيا، فقد ازداد اندماج شرق آسيا في التجارة العالمية بسرعة و بطريقة مستدامة، في حين كانت نسبة التجارة الخارجية إلى الناتج المحلي الإجمالي في إفريقيا جنوبي الصحراء في انخفاض مستمر حتى وقت قريب، و هي لا تزال أقل من مستواها الذي كانت عليه منذ 20 عاماً.

و بالمثل اتخذ الاندماج المالي للبلدان النامية صوراً متنوعة أيضاً، و كان نحو 90% من تدفقات رأس المال الخاص إلى البلدان النامية في الفترة 1991-1994 يتركز في 12 بلداً، معظمها بلدان متوسطة الدخل في شرق آسيا و أمريكا اللاتينية، و يرى البعض للعولمة آثار عميقة على البلدان النامية، فهي تخلق فرصاً جديدة



مهمة، إقامة أسواق للتجارة، إيجاد مجموعة كبيرة من السلع، و تدفقات أكبر من رؤوس الأموال الخاصة للدخل و تحسين أمكانية الحصول على التكنولوجيا.

كما أنّ قيام أعداد متزايدة من البلدان النامية بإجراء إصلاحات متجهة إلى الخارج، قد أدى إلى جعل هذه البلدان فاعلة مستفيدة في الوقت نفسه من العولمة. و الواقع أن الفرص الجديدة التي تخلقها العولمة و تواجبها تحديات جديدة قاسية للإدارة الاقتصادية، فالاندماج يتطلب انتهاج تجارة حرة، و نظام استثماري حرّ و الإبقاء عليهما.

و في مجال التجارة تزداد المنافسة عنفا، كما أن الإمكانيات السريعة التغير للتجارة تساند من هم أكثر نشاطاً، و في مجال التمويل فإن اندماج أسواق رأس المال الدولية و ما يصاحب ذلك من احتمال تقلب تدفق رؤوس الأموال يجعل إدارة الاقتصاد الكلي في البلدان النامية أكثر تعقيداً.

و الدور الدولي المتنامي لبلدان النامية يعني أيضاً أن يكون لها تأثير اقتصادي أقوى على البلدان الصناعية إن أحسنت التخطيط و الحشد و المساومة، و يتضح ذلك مثلاً من أن نحو 5 صادرات للبلدان الصناعية اتجه إلى البلدان النامية في أواخر الثمانينات، و قد ارتفعت هذه الحصة إلى الربع و يرجح أن تجاوز الثلث في اية العقد المقبل.

و قد جاء في تقرير أصدر من البنك الدولي بعنوان الآفاق الاقتصادية العالمية و البلدان النامية 1995، أنّ ازدياد اندماج البلدان النامية في الاقتصاد العالمي يمثل فرصة كبيرة للنهوض برفاهة البلدان النامية، و البلدان الصناعية على السواء على المدى الطويل، و لكن ينبغي لبلدان النامية أن ترتفع إلى مستوى التحدي و لكي تحقق البلدان النامية منافع العولمة، فإنه يتعين عليها:

### أولاً: الالتزام بنظام حر للتجارة و المدفوعات

ينبغي على للبلدان الفقيرة تحقيق تنمية اقتصادية مستدامة و الالتزام بنظام مفتوح للتجارة الدولية، و المدفوعات بشكل دائم و توفير حقوق مضمونة للملكية.

### ثانياً: الالتزام بسياسة تعزز النمو

يعتمد مدى تحرير التجارة و نظام المدفوعات و الحصول على أكبر لدخول صادرات بلد ما إلى الأسواق الأخرى، و ما يؤدي إليه ذلك من تعزيز النمو الاقتصادي للبلد النامي، إلى حد كبير أيضاً، على بيئة السياسات المحلية، فسياسات الاقتصاد الكلية المستقرة و السليمة و التي يمكن التنبؤ بها، و سياسات الضرائب غير المتحيزة لقطاعات معينة هي من الأمور التي لا غنى عنها، و سوف تؤدي إصلاحات جولة أوروغواي إلى جعل الصادرات الزراعية و صادرات المنسوجات و الملابس أكثر ربحية للدول النامية، و تحرير

التجارة في الداخل سيعزز ذلك، لأن الكثير من الاقتصاديات النامية و الانتقالية قد عمدت تقليدياً لحماية الصناعات التحويلية الثقيلة على حساب الصناعات الخفيفة و المنتجات الأولية.

من كل هذا، يتضح أن العولمة ليست (شراً خالصاً)، و لا (خيراً خالصاً) بالنسبة للبلدان النامية و لكن تؤدي بصورة آلية و تلقائية إلى الإضرار لـ أ أو نفعها، و إنما الأمر يتوقف عليها أولاً و أخيراً، فإذا ما أحسنت تدبير مؤون اقتصادها و أخذت بسياسات سليمة تزيد من قدر لـ أ على المنافسة و تدعم مركزها التفاوضي مع الغير جاءت النتيجة خيراً بركة، و إلا كانت عليها و على سكا لـ أ، و عليه فإن الترتيبات الأقلمة ليست نفيًا للعولمة أو عرقلة لها، بل لـ أ إذا أقيمت على أسس سليمة و رشيدة تضيف للعولمة بأكثر ما يضيفه مجموع مساهمات الدول الأعضاء الداخلة فيها، و لـ أ تكفل شريكاً أقوى في العولمة أكثر قدرة على أن يفيد الآخرين و أن يستفيد.

و رغم التعثرات، أثبتت التجارب الناجحة لدول شرق آسيا و بعض دول أمريكا اللاتينية، على أ لـ أ عندما أحسنت سياستها و حققت تنمية سليمة و مستدامة و كان إسهامها في العولمة أكبر حجماً و أكثر نفعاً لها و للآخرين.

### III-3- الاقتصاد الجزائري و العولمة: (1)

لازال الاقتصاد الجزائري يعيش واقعا متدهورا من جميع الجوانب (الفلاحة، الصناعة، الإدارة، التجارة...)، فقد عاش و لمدة طويلة تحت رحمة القرارات و المراسيم عن طريق التخطيط المركزي، حيث البيروقراطية الإدارية، و العقود و الصفقات السياسية، بعيدة عن السوق أي عن العرض و الطلب و المنافسة. جاءت الصدمة البترولية عام 1986 كشفت عن هشاشة و ضعف المنظومة الاقتصادية، حيث وصل حجم التضخم إلى 42% و إنخفضت طاقة المصانع إلى ما دون 50%، و قلة المداخيل و ضعف الاستثمارات و إنخفضت قيمة العملة، و لذا أصبح الإقتصاد الجزائري يمر بمرحلة انتقالية ظهرت سلبيا لـ أ في الميدان الصناعي و الاجتماعي في 12-04-1994، كانت المحطة الأولى في مسيرة الاقتصاد الوطني، و ذلك بالتوقيع على (رسالة رغبة) مع المؤسسات المالية الدولية ثم القبول بشروط صندوق النقد الدولي، و نادي باريس، و من هذه الشروط:

- تقليص مصاريف الدولة و الخاصة بالشؤون الاجتماعية؛

(1) أحمد خليلي، مرجع سبق ذكره.

- الحرية الشاملة الأسعار؛
  - تخلي الدولة عن دعم الشركات و تطبيق الخصخصة و تشجيعها؛
  - الحرية المطلقة للتجارة الخارجية و الرفع من الضرائب لدعم تمويل الخزينة؛
  - مراقبة شديدة لتعديل ميزان المدفوعات؛
  - تجميد الأجور و التخفيض من استثمارات القطاع العام؛
- هذه التوصيات يتم تسييرها من طرف نادي باريس في حالة الجزائر، و السؤال المطروح في هذا السياق هو: لماذا لم يستطع الاقتصاد الجزائري من تحقيق القفزة؟
- لا بد من استراتيجية شاملة (أي التنسيق بين كل القطاعات) في الجزائر؛
  - إرادة الجزائر إلى الدخول إلى اقتصاد السوق بقطاع عام مريض و مفكك و بمؤسسات لا تملك الفعالية و لا الخبرة في آليات السوق،
  - لم تستطع مؤسسات الاقتصاد الوطني الزيادة في العرض، و بالتالي المزيد من الاستيراد، الشيء الذي أدى إلى ارتفاع فاتورة المواد الغذائية؛
  - قطاع الفلاحة لازال يعاني من بعض الأمراض المزمنة منها الملكية العقارية، فحسب قانون 19/87 يعطي حق الملكية لكل المنشآت و التجهيزات و المخازن للمستفيدين، و يعطي حق الملكية لفوق الأرض و الانتفاع و الاستفادة منها، فأصبح الفلاح المستثمر غير مطمئن للاستثمار، و كذلك عدم وجود بنوك للتمويل و أصبح المستثمر يستأجر الأرض لأناس آخرين.
  - وسائل الإنتاج و منذ عام 1994 أصبحت السوق حرة.
- فكيف نتعامل مع العولمة بقطاع فلاحي، لم يستطع توفير المواد الغذائية الاستراتيجية (سكر، سميد، حليب، أدوية...)، و أن وجود أخصب الأراضي تنقلص نتيجة زحف الإسمت، و من جانب آخر هناك زحف الصحراء على المناطق الرطبة و شبه الرطبة، و التي هددت الملايين من الهكتارات منها الجلفة، كما أصبحت

عدد 04 ملايين ساكن في السهوب بماشيتهم.

### في الصناعة:

عرف هذا القطاع تدهور بعد أن دخل الخصخصة، و لم يعرف القفزة المنتظرة منه، بل عرف تراجعاً كبيراً فقد دخل اقتصاد السوق بعملية قصيرة، ياكل قديمة ذات إنتاج ضعيف، و يفتقر لشروط المنافسة، و من الصعب أن نطلب و نزعم قطاع عام صناعي كان سياسياً أكثر منه اقتصادي، يسير بالقرارات للدخول في اقتصاد السوق، المبني على المنافسة و التحرير.

فرغم الإجراءات التي اتخذت مع المؤسسات العمومية (إعادة هيكلة، استقلالية المؤسسات، التطهير المالي) لم يستطع هذا القطاع أن يستجيب للأهداف التي رسمت له، فهناك أرقام تتحدث عن 900 مليار دينار للتطهير المالي، و ذلك لإنعاشه و توفير مليونان منصب شغل، لكن المؤسسات القديمة و عدم التنسيق بين الميكانيزمات الاقتصادية عرقلت المخطط ( فلا النظام البنكي، و لا النظام التجاري، و لا التسيير الإداري) استجابت لآليات السوق، ضف إلى ذلك عدم وجود تأهيل العمال و الذهنيات السابقة كلها أدت إلى تدهور هذا القطاع.

### القطاع الخاص:

لا بد من تشجيع هذا القطاع، و على الدولة أن ترفع احتكارها على بعض القطاعات كالنقل الذي عرف تحسناً كبيراً، و المشكل الكبير هو أنه كيف يمكن لمؤسسة غارقة في الديون الدخول إلى اقتصاد السوق، و من المشاكل التي تعرقل مسيرة الاقتصاد لوطني مشكل المديونية التي انعكست نتائجها على التوازنات الاقتصادية.

### التجارة:

إن الجزائر عضواً في المنظمة العالمية للتجارة الحرة، فقد بدأت كعضو ملاحظ في الجات سنة 1987 لتصبح عضواً في المنظمة التجارية الحرة، و في عام 1996 دخلت رسمياً في المنظمة. و المنظمة العلمية للتجارة هي إحدى آليات العولمة بالتنسيق مع صندوق النقد الدولي و البنك الدولي، و بالتالي كيف يمكن للتجارة الجزائرية مجاهدة المؤسسات الأجنبية و تمركز رأس المال لدى الدول الكبرى، و شروط الانضمام إلى المنظمة العلمية للتجارة قياسية، كفتح السواق، تسهيلات جمركية، تحويلات للعملة، تسهيلات في النظام الضريبي، حقوق الملكية الفكرية... و الدخول في المنظمة العالمية للتجارة يتطلب الكفاءة، التحكم في تكنولوجيا المعلومات، الجودة، الخدمات.